

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education

And Scientific Research

Misan University

College of Law



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي

والبحث العلمي

جامعة ميسان

كلية القانون

النظام القانوني

للشركة القابضة في التشريع العراقي

بحث مقدم لنيل شهادة البكالوريوس في (القانون) ٢٠١٥-٢٠١٦



الإشراف

الطالب

حسن كاظم عبد الرضا م. رحمن علوان

المقدمة

ظهر هذا النوع من اشكال الشركات المساهمة العامة في القرن الماضي عندما بدأ نظام (الكارتل) في السيطرة على الاسواق المالية ذلك لان نظام (الكارتل) الذي قام علة تجميع رؤوس الاموال الكبيرة انتهى الى سيطرة هذا النظام على وحدات كبيرة من الاقتصاديات العالمية وانتهى الى ان الشركة القابضة كشكل للشركة المساهمة العامة المحدودة ويسعى الى السيطرة المالية والادارية على شركة او شركات اخرى تدعى الشركة التابعة عن طريق تملك اكثر من نصف راس مالها او يكون لها السيطرة على تأليف مجلس ادارتها وبذلك تنشأ علاقة تبعية يتم بمناسبتها سيطرة الشركة القابضة على شركات اخرى حيث تحقق هذه السيطرة عن طريق وسائل قانونية ومن هذه الوسائل شراء الشركة القابضة لاسهم شركة اخرى او المساهمة في تأسيس شركة اخرى بقدر يحقق لها الرقابة على اجهزتها على نحو تخضع الاخيرة لسياساتها وقراراتها قد تمارس الشركة القابضة اسلوب السيطرة على الشركات الاخرى حيث تكون هذه الشركات تابعة للشركة المسيطرة التي نعتبرها قابضة وترتبط هذه الشركات مع الشركة المسيطرة على ويتحدد فيما بينهما علاقات التبعية بصورة قانونية واقتصادية

تعتبر الشركة الوعاء القانوني الاكثر ملائمة لاستقطاب اموال امستثمرين وتوظيفها في مشاريع كبيرة لتمتعها بميزات قانونية لا تتوفر الا للشركات كالشخصية الاعتبارية والديمومة والمسؤولية المحدودة . ومن ناحية ثانية ازدادت موقرا اهمية الشركة القابضة على المستويين العالمي والمحلي على اعتبار انها تظم عدة شركات فرعية تتوفر لديها ارصدة مالية ضخمة يمكن توظيفها للقيام بمشروعات كبيرة

الخاتمة

في غياب تنظيم الشركة القابضة في القانون العراقي ووجودها عملي في ذلك الوقت على ارض الواقع قد يؤدي الى اشكاليات ولمعالجة هذه الاشكاليات فانه يجب تعديل قانون الشركات العراقي ليشمل هذا النوع وينظم عملها بكل تفصيل فتنظيم الشركات اصبح مطلبا ملحا في ظل تنامي ظاهرة انشاء مثل تلك الشركات فعلى الرغم من وجود تلك الشركات وانتشارها في الاونه الاخيرة في كثير من الدول الا ان قانون الشركات الحالي لا يعرف ما يسمى بالشركة القابضة فهذا النوع من الشركات ليس له تنظيم خاص به ولا يعتبر شكل من اشكال الشركات في حد ذاته وان كان هذا الشكل موجوداً ومنظم في قوانين اخرى كثيرة بالتالي فان الشركة القابضة تأخذ احد اشكال الشركات المنصوص عليها في القانون لكن هناك اشكاليات مصاحبه في هذا الشكل من الشركات غير المنظم قانوناً فانشا شركة قابضة مالكة لعدد من الشركات تحت مظلة واحدة وسياسات واحدة قد يؤدي الى تأثير الشركة الام لمشكلات ناشئة عن سوء

الادارة كان ذلك تأثير كبير في الشركة المملوكة فاذا ما ادى سوء الادارة في الشركة الى افلاسها على سبيل المثال فانه ذلك من شأنه ان يؤثر في كل الشركات التي تملكها .

..... (النظام القانوني للشركة القابضة في التشريع العراقي)

النتائج : -

هناك تعريفات عديدة لشركة القابضة الى انها جميعها تتفق الى امر واحد وهو ان الشركة القابضة غرضها هو المشاركة في رأس مال شركة او شركات اخرى لغرض السيطرة عليها وتسمى هذه الشركات التي تسيطر عليها الشركة القابضة بأنها فرعية – تابعه – وليدة كما تسمى الشركة القابضة احيانا باسم الشركة الام ويطلق على هذه الشركات الة=واقعة تحت سيطرة الشركة القابضة واحده مصطلح (مجموعة الشركات)

وتظهر الشركة القابضة عند تسجيلها على شكل شركة مساهمة الا ان تعبير قابضة يجب ان يظهر في بوضوح في اسمها ويقتصر عمل الشركة القابضة على شراء الاسهم في شركات مساهمة او محدودة المسؤولية وتستطيع الشركة القابضة ادارة الشركات التي تملك فيها اسهما ويمكن الاكتتاب برأس مالها بعملة اجنبية على ان تنظم كافة الحسابات والميزانيات العمومية بالعملة ذاتها .

التوصيات:

١- اعادة صياغة قانون الشركات العراقي ليتضمن مواد عن الشركات القابضة لان وجودها عمليا في ذات الوقت على ارض الواقع قد يؤدي الى اشكاليات كبيرة .

٢- يوصي الباحث لوضع شروط صارمة لانشاء الشركة القابضة قد يتخوف المشرع في اكثر البلدان من اساءة استعمال هذا النوع من الشركات وخروجها عن الغاية التي انشأت من اجلها بحيث تصبح عند اذن وسيلة او التحكم باحد القطاعات الاقتصادية .

٣- العمل على تشجيع الشركات ذات الحجم الصغير على الاندماج مع بعضها بهدف تحويل لشركات قابضة ذات حجم كبير قادر على مضاعفة الاستثمارات وبناء الهياكل الاقتصادية الكبيرة من خلال تشريعات الاستثمار .